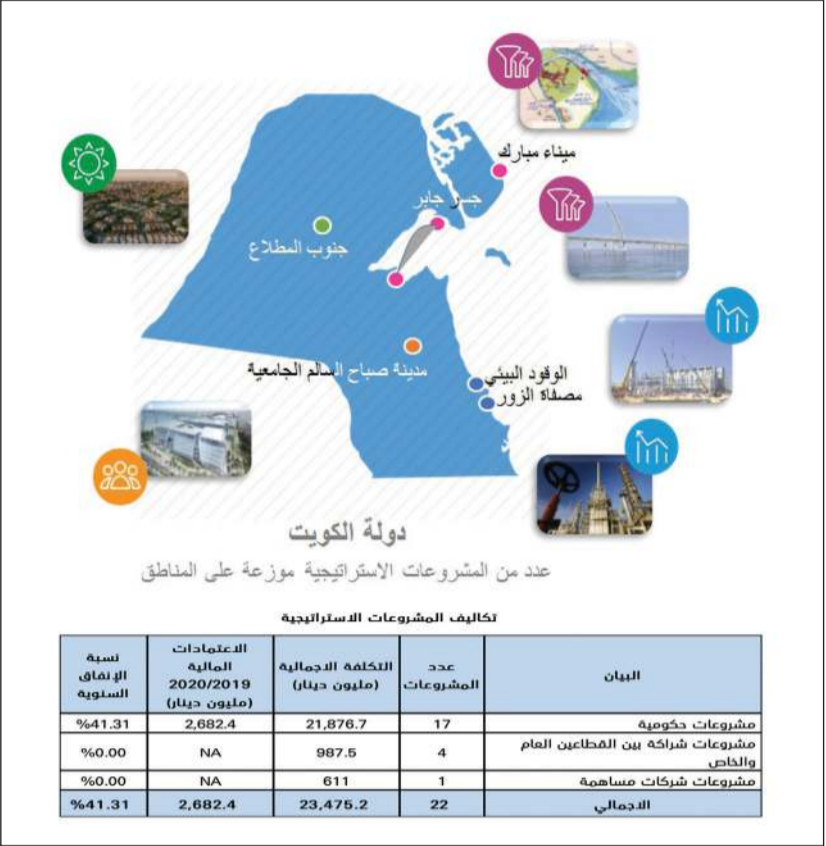




نفس إنجاز متواضعة للمشاريع الكبرى قبل نفسي جائحة فيروس كورونا في البلاد

## الكويت تنفذ 22 مشروعاً إستراتيجياً بـ 23,5 مليار دينار



تطوير المدرج الشرقي في المطار. وتساهم مؤسسة البترول الكويتية بأربعة مشروعات استراتيجية، مشروع الوقود البيئي والذي بلغت نسبة إنجازه الكلية 98.5% والمتوقع الانتهاء منه في نوفمبر 2020. بدلا من مارس من نفس العام حيث طلبت الجهة تمديد المشروع. وتنفذ «البترول» مشروع مصفاة الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني المتكامل مع مصفاة الزور والذي مازال في مراحله التحضيرية بنسبة إنجاز كلية تبلغ 9% وهي ذات النسبة منذ نهاية الخطة 2018، مع العلم أن نسبة الإنفاق عليه خلال سنة الخطة الحالية بلغت نحو 65% ولم تذكر الجهة ما يبدر ذلك. وأخيرا، مشروع البديلة للطاقة الشمسية وهو مشروع جديد قارب على إنهاء المرحلة التحضيرية، حيث بلغت نسبة إنجازه الكلية 18% وهي ذات النسبة منذ الربع الأول من سنة الخطة، ولم ينفق سوى 0.3% فقط من الميزانية المخصصة له، حيث إن المشروع يتعرض تحديات إدارية تتمثل في بقاء الدورة المستندية وتأخر إجراءات التراخيص والموافقات المطلوبة.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق على المشروعات الاستراتيجية بلغت أقصاها في ركيزة رأسمال بشري إبداعي 59%، تلحقها ركيزة اقتصاد متنوع مستدام 47% في حين جاءت النسبة متواضعة في ركيزتي بيئة معيشية مستدامة، ورعاية صحية عالية الجودة. ومن حيث الاعتمادات المالية السنوية المرصودة للمشروعات الاستراتيجية في الخطة 2020 تجدر الإشارة إلى وجود 9 مشروعات ليست بحاجة إلى اعتمادات مالية سنوية خلال سنة الخطة، والمتملة في مشروعات الشراكة وعددها 4 مشروعات، ومشروع شركة المستودعات العامة والمنافذ الحدودية (العديلي) التابع لهيئة العامة للاستثمار وهو شركة مساهمة، بالإضافة إلى 4 مشروعات بكلفة إجمالية 987.5 مليون دينار أحدها إنشائي وهو مشروع جسر الشيخ جابر الأحمد والذي تم إنجازه، والأخرى تطويرية (تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية)، وينبع شركة مستشفيات الضمان الصحي، شبكة السكك الحديدية في الكويت - المرحلة الأولى (استشارية)، ومشروع مدينة الحرير والجزر - المرحلة الأولى والتابع لجهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان.

أحمد مغربي

تعد المشروعات الاستراتيجية أداة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي، ومصدرا لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص وظيفية جديدة، فضلا عن أهميتها في دعم وتوسيع دور القطاع الخاص ومشاركته في النشاط الاقتصادي وتعمل الكويت على تنفيذ حزمة كبيرة من المشاريع ضمن خطة التنمية الحالية بلغت 22 مشروعا بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 23,5 مليار دينار. ويتبين من تقرير المتابعة لخطة التنمية للربع الثالث من السنة المالية الحالية، والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن هذه المشروعات منها ما ينفذ من قبل جهات الحكومية - وعددها 17 مشروعا بتكلفة إجمالية تقدر بـ 22 مليار دينار - ومنها ما ينفذ بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تقوم هيئة مشروعات الشراكة بتنفيذ 4 مشروعات بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 988 مليون دينار تمثل حوالي 4% من جملة الاستثمارات المرصودة للمشروعات الاستراتيجية، كما يوجد مشروع شركة مساهمة بتكلفة إجمالية تبلغ 611 مليون دينار. كما أن عدد المشروعات الاستراتيجية ذات الاعتمادات المالية السنوية بلغ 13 مشروعا باعتمادات مالية بلغت نحو 2,7 مليار دينار، أنفق منها ما نسبته 41% بزيادة 21% عن الربع السابق، وانخفاض 8% تقريبا مقارنة بنفس الفترة في العام السابق. وتأتي تلك الأرقام المتواضعة لنسب الإنجاز في المشاريع الاستراتيجية قبل نفسي جائحة فيروس كورونا المستجد الذي انعكس سلبا على تنفيذ المشاريع ودفع بعضها إلى التعطل ووقف الأعمال بشكل اضطراري.

وبالعودة إلى الموقف التنفيذي للمشروعات الاستراتيجية، نجد أن هناك 11 مشروعا في المراحل التنفيذية جميعها مستمرة، 8 مشروعات في المرحلة التحضيرية، ومشروع في مرحلة التسليم - مصفاة الزور -، ومشروع تم الانتهاء منه - جسر الشيخ جابر الأحمد، ومشروع لم يبدأ وهو مدينة الحرير والجزر. وحقق 13 مشروعا تقدما في الإنجاز مقارنة بالربع السابق، من أبرزها مشروع تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية ومشروع مدينة المطلاع السكنية ومشروع

## انخفضت بنسبة 40% بسبب تداعيات «كورونا» 500 مليون دينار قيمة مناقصات الشركات المدرجة بالنصف الأول

221,3 مليون دينار قيمة العقود النفطية.. تليها «الإنشائية» بـ 157,3 مليوناً



الانباء  
إنفورجراف: شريف حمدي

مليون دينار تشكل 44.3% من القيمة. حلت المناقصات الإنشائية في المرتبة الثانية بـ 157.3 مليون دينار تشكل 31.5% من إجمالي قيمة العقود. وبلغت قيمة المناقصات بالمرتبة الأولى من حيث أكثر الجهات طرحا للمشاريع بقيمة 127.7 مليون دينار تشكل 25.5% من الإجمالي، وذلك من خلال 6 مشاريع، تلحقها شركة البترول الوطنية بطرح 3 مناقصات بقيمة 119.5 مليون دينار تشكل 23.9% من الإجمالي، وهو ما يعني أن المناقصات النفطية شهدت رواجا لافتا خلال النصف الأول من العام الحالي.

فازت الشركات الكويتية بـ 8 عقود تم طرحها خارج الكويت، وتقدر قيمتها بـ 89.2 مليون دينار تشكل 17.8%، وفازت بها 4 شركات هي المتكاملة وسنرجي والمشاركة والمواشي. وجاءت شركة نفط الكويت بالمرتبة الأولى من حيث أكثر الجهات طرحا للمشاريع بقيمة 127.7 مليون دينار تشكل 25.5% من الإجمالي، وذلك من خلال 6 مشاريع، تلحقها شركة البترول الوطنية بطرح 3 مناقصات بقيمة 119.5 مليون دينار تشكل 23.9% من الإجمالي، وهو ما يعني أن المناقصات النفطية شهدت رواجا لافتا خلال النصف الأول من العام الحالي.

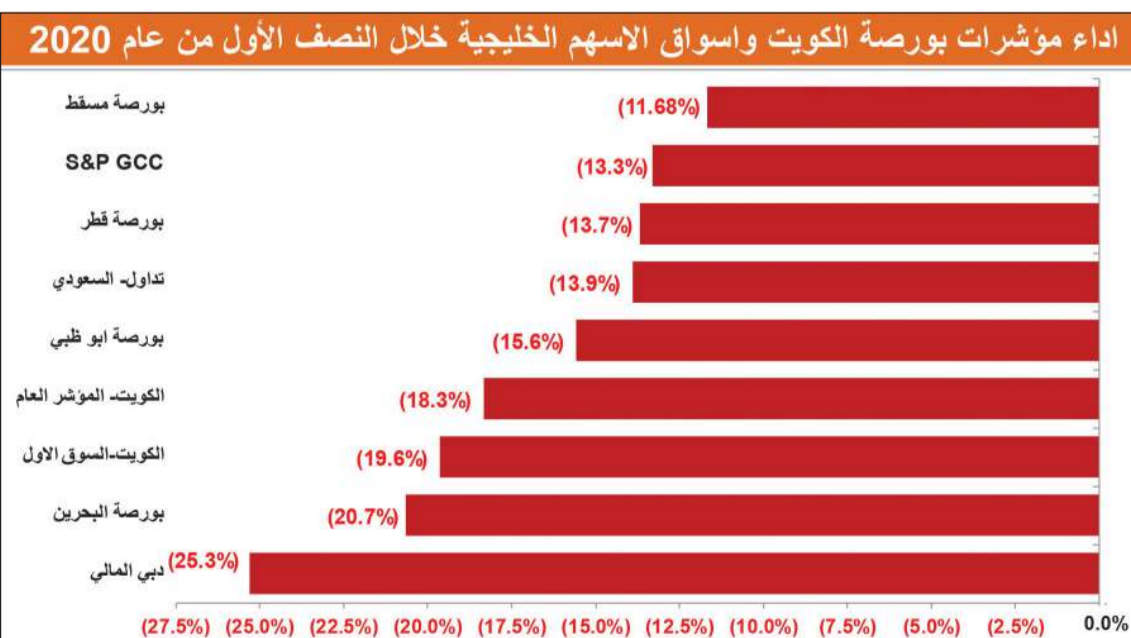
مليون دينار في الربع الأول. وجاء هذا التراجع الملحوظ في قيمة العقود والمناقصات التي فازت بها الشركات المدرجة التابعة لها في النصف الأول من العام الماضي بنسبة 40% مقارنة بالفترة ذاتها من 2019، حيث بلغت قيمة العقود في الأشهر الـ 6 الماضية نحو 500 مليون دينار تراجعا من 840 مليون دينار في السنة الأشهر المماثلة في العام الماضي. وتبين من خلال إحصائية أعدتها «الأنباء» أن الربع الثاني من العام الحالي شهد تراجعا كبيرا على مستوى القيمة مقارنة بالربع الأول بنسبة 57%، حيث بلغت قيمة العقود في الربع الثاني 150 مليون دينار، فيما كانت القيمة 350

شريف حمدي

بما يعادل خسائر 10% من قيمتها السوقية.. ونتيجة التداعيات الكارثية لجائحة «كورونا» وهبوط النفط بالربع الأول من 2020

## 290 مليار دولار تبخرت من البورصات الخليجية بالنصف الأول

مليار دولار في الربع الأول، بما يعادل 22.5%، تعافت أسعار الأسهم في الربع الثاني وربح السوق 20 مليار دولار ليقلص خسائر النصف الأول إلى 11 مليار دولار، وتسجل قيمته السوقية 137,4 مليار دولار نهاية يونيو. ● سوق دبي المالي، بعد أن خسرت قيمته السوقية 29 مليار دولار في الربع الأول، بما يعادل 36%، ارتفعت أسعار الأسهم في الربع الثاني وربح السوق 6,6 مليارات دولار ليقلص خسائره للنصف الأول إلى 22 مليار دولار، بما يعادل 22%، لتسجل قيمته السوقية 79,7 مليار دولار نهاية يونيو. ● بورصة قطر التي خسرت 33,5 مليار دولار في الربع الأول، عوضت بعض من خسائرها في الربع الثاني، لتنتهي النصف الأول عند خسارة 17 مليار دولار. ● بورصة الكويت، بعد خسارتها 27,5 مليار دولار في الربع الأول، بما يعادل 28%، عوضت جزءا من الخسائر في الربع الثاني، وانتهت النصف الأول بخسارة 22 مليار دولار



في الربع الأول حوالي 390 مليار دولار أي خسارة نسبتها 18%، شكلت خسائر تداول السعودي ما نسبته 73% من إجمالي خسائر بورصات الخليج للنصف الأول، وبالنسبة لسوق أبوظبي، بعد أن خسرت قيمته السوقية 31

السوقية خلال الربع الثاني، كان سوق الأسهم السعودية بحوالي 179 مليار دولار، لتسجل قيمته السوقية 2,19 تريليون دولار أي ما نسبته 9%، وبالتالي قلص خسائره بالنصف الأول إلى 211 مليار دولار، بعد أن بلغت الخسائر

والتالي قلصت خسائرها في النصف الأول من العام إلى 290 مليار دولار، أي ما يعادل خسارة نسبتها 10%، وبالنظر إلى الراجح من هذا التحسن بالأسواق الخليجية، نجد ما يلي: ● الراجح الأكبر في قيمته

العالمي خلال 2020 بنسبة 4.9%، وانخفاض كبير في حركة التجارة العالمية وتداعياتها على النتائج المالية للشركات لعامي 2020 و2021، والتي تبقى صورتها ضبابية. مرتفعة بالرغم من انحسار موجة التذبذب في أسعار الأسهم وتعافيها إلى حد كبير، حيث لاحظنا عدم الترابط بين أداء أسواق المال العالمية وأداء الاقتصاد الحقيقي الذي تضرر بشكل كبير من الأزمة الصحية، وبالتالي ارتفاع المخاطر لاستمرار الانتعاش في أسعار الأسهم في حال تغير سلوك المستثمرين.

المحل المالي  
استمرت أسواق الأسهم الخليجية في شهر يونيو الماضي، بتسجيل الارتفاع المتوسط والتعافي ببطء من المستويات الدنيا التي وصلت إليها في شهر أبريل، وذلك بدعم من خطط التحفيز الاقتصادي للحكومات ودعمها القطاعات المتضررة من أزمة فيروس كورونا. واستمدت الأسواق الخليجية الدعم كذلك، من تعافي الأسواق المالية العالمية وانخفاض تذبذبها، وارتفاع أسعار النفط بنسبة 24% من أدنى مستوياتها المسجلة خلال السنة عند 13 دولارا للبرميل، لتسجل حاليا متوسط 43 دولارا، مدفوعا بارتفاع الطلب على النفط، نتيجة إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية العالمية تدريجيا والاستمرار في التطبيق الناجح لسياسة خفض الإنتاج من قبل «أوبك+».